الفصل السابع عشر

مناقشة حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها

أظهرت إستراتيجية بيل قيتس (Bill Gates) مع قراصنة برامج الحاسوب الصينيين القدرة على التحلي بالصبر والخداع. وكشف عن غير قصد منه إستراتيجيته في عام 1998م، في مقابلة أجريت معه في جامعة واشنطن إذ جاء فيها[1]:

(مع أن نحو ثلاثة ملايين جهاز حاسوب تباع سنويًّا في الصين، إلا أن الناس لا تدفع لشراء البرامج. غير أنه من المؤكد أنهم سوف يفعلون ذات يوم. وطالما أنهم سوف يسرقونه، فنريد لهم أن يسرقوا برامجنا نحن. حتى إذا ما أصيبوا بنوع من الإدمان، عرفنا كيف نحصل على شيء منهم في العقد القادم).

لكن حقًّا، لم يكن الأمر يستغرق عقدًا كاملًا لكي تؤتي هذه الحيلة أكلها. فقبل يوم واحد من وصول الرئيس الصيني هو جنتاو (Hu Jintao) إلى ريدموند، واشنطن، لتناول طعام الغداء في منزل قيتس (Gates) في طريقه للقاء الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush)، وقع السيد قيتس (Gates) صفقة تجارية مع لينوفا (Lenova) بمبلغ (1.2) بليون دولار أمريكي لشراء برامج حاسوب للشركات الصينية.. يا له من إنجاز حقًّا رائع! أليس كذلك؟

لكي تستطيع الاحتفاظ بقدرتك التنافسية في الأسواق العالمية، يرى معظم المهتمين أن المنتجات الصينية ضرورة لا غنىً عنها. كما يشير كل شخص إلى أهمية التوازن بين الفرص المتاحة والمخاطر المحدقة. وأكثر من هذا، ثمة خيط

obeikandl.com

رفيع جدًّا يفصل بين كثير من الفرص المتاحة والتهديدات المحدقة، يجعل الأمور أكثر تعقيدًا لتقييم المخاطر الحقيقية للاستثمار في الصين.

كما سبق أن أسلفنا في الفصل السادس عشر، يعد هاجس الحماية، التفاوض والالتزام بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في المملكة الوسطى التي تجتاحها فوضى عارمة، أحد الاهتمامات الأساسية التي تقلق المستثمرين الأجانب، خاصة أولئك الذين يديرون شركات يرتكز محور نشاطها على حقوق الملكية الفكرية لمؤسسات النشر والتأليف والإبداع والابتكار.

أما في هذا الفصل فسوف ينصب اهتمامنا على مناقشة الموضوعات التي تركز على مصالح المستثمرين الأجانب أو التجار من أمثالك أنت، إذ نستعرض أولًا قوانين الصين الخاصة بنظام حقوق الملكية الفكرية بإيجاز شديد، ثم ندلف لمناقشة الإجراءات العملية لحماية تلك الحقوق والالتزام بها.

نظام الصين الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية:

قبل ثمانينيات القرن الماضي، لم تكن سياسات الغرب حيال حقوق الملكية الفكرية معروفة في الصين. أما نظام الصين الحالي الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد ظهر نتيجة ما شهدته البلاد من إصلاح اقتصادي خلال ثمانينيات القرن الماضي. فمن خلال إصلاحاتها الاقتصادية والقانونية الهائلة في أثناء العقدين الماضيين، بدأت الصين تدرك باستمرار أهمية وجود نظام حقوق ملكية قوي وفعال. ولا سيما منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث أقدمت حكومة الصين على إعادة صياغة قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي جعل سوقها آمنًا للمستثمرين الأجانب.

يشتمل النظام الحالي على قوانين وضوابط خاصة ببراءة الاختراع، العلامة التجارية، حقوق النشر والتأليف، الأسرار التجارية والتنافس الجائر

غـير النزيـه. فخـلال العقديـن المنصرمين عملـت الصـين على تقويـة نفوذ مؤسساتهـا الدستوريـة: الهيئـات القضائية، الأقسـام الإداريـة وغيرهما من مرافقهـا الحيوية. ولا تنسَ أن الحكومة الصينية تعمل إلى حد كبير تحت إدارة مركزيـة – مجلس الدولة، إذ تعمل الشُّعـب الإدارية والحكومات المحلية أذرعةً للإدارة التنفيذية المركزية. وغالبًا ما تتمتع الجهات الإدارية حاليًا بنفوذ واضح لتعزيـز قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، يفوق ما تتمتع به الهيئات القضائية من صلاحيات في هذا المجال. وتتوزع المسؤوليات الإدارية الخاصة لتقوية سلطة إجراءات حماية الحقوق الفكرية بين ثلاث هيئات إدارية.

تعـد الصين من الدول المبتدئة حديثًا في تشكيـل محاكم خاصة للنظر في المخالفـات المتعلقة بحمايـة حقوق الملكيـة الفكرية، إذ عملـت حكومة الصين، خـلال العقد الأخـير أو نحوه، علـى تعزيز سلطاتهـا القضائية ضـد انتهاكات حقـوق الملكية الفكرية. فأنشـأت في يونيو من عام 1993م، محكمة خاصة ضمن محكمة بيجينق المتوسطة كأول محكمة قاصرة على النظر في الدعاوى الخاصة بانتهـاكات حقوق الملكية الفكريـة، وتستمد هذه المحكمـة سلطاتها من محكمة بيجينـق العليا، ثم أنشـأت بعد ذلك عدة محاكم أخـرى للغاية نفسها في بعض المحافظات الأخرى، المدن الرئيسة والمناطق الاقتصادية الخاصة.

بجانـب هذا، تشـكل بعض الدوائـر الوظيفية، غير القضائيـة، جزءًا من الجهـود الرامية إلى صيانة حقـوق الملكية الفكرية. فمثلًا، تعـد الإدارة العامة للجمـارك دائـرة وظيفيـة، تساهم بدور فعـال في التعاون الـدولي الذي يهدف إلى تعزيـز قوانـين حماية حقوق الملكيـة الفكرية، حرصًا علـى سلامة التجارة ونزاهتهـا، ومن ثم محاربة نشاطات انتهـاك الحقوق والتعدي عليها، القرصنة والتهريب.

وكجزء من جهودها الرامية إلى إعادة التحاقها بركب المجتمع الاقتصادي العالمي من جديد، تمكنت الصين من إحراز تقدم تجاه انسجام نظامها لحماية حقوق الملكية الفكرية مع المعايير العالمية، إذ تعد اتفاقية عام 1979م، بين الولايات الأمريكية المتحدة والصين حول العلاقات التجارية، بداية جهود الصين القانونية للدخول إلى مرحلة العالمية.

هكذا أصبحت الصين في اليوم الثالث من يونيو عام 1980م، عضوًا في المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة لهذا، فالصين اليوم عضو في اتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية، وعضو أيضًا في معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق براءة الاختراع.

وكعضو في معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق براءة الاختراع، بدأ مكتب الصين الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية يعمل بوصفه مكتبًا مستقبلاً، هيئة بحث عالمية وهيئة إجرائية تمهيدية عالمية. ولأن مكتب معاهدة التعاون الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية هو الذي يحدد لغة الطلب الذي يقدم للحصول على براءة الاختراع، أصبحت اللغة الصينية واحدة من اللغات المعتمدة في العمل بمكاتب تلك المعاهدة. وخلال سعيها للانضمام منظمة التجارة العالمية، بذلت الصين مزيدًا من الجهود لمواءمة قوانينها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية مع النظام العالمي. كما أجرت سلسلة من المراجعات على تلك القوانين حتى تنسجم مع معايير المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء قوانين منظمة التجارة العالمية.

مصادر القوانين الصينية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ونظام تنفيذها:

سوف نستعرض فيما يلي ثلاثة أشكال لحقوق الملكية الفكرية: براءات الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف. بحيث يتم استعراض كل واحد منها على حدة.

براءات الاختراع:

في أثناء تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تبنت الحكومة الصينية قوانين حماية حقوق الإبداع والابتكار وحقوق براءة الاختراع المؤقتة لعام 1950م، ثم استبدلت بتلك القوانين قوانين مكافأة الاختراع عام 1963م. وظهر أول قانون صيني لحماية براءة الاختراع عام 1984م، وقد جاء بناءً على قوانين عام 1963م. ثم عدل عام 1992م و2000م. أما قوانين الصين الحالية الخاصة بحماية براءة الاختراع، فقد تم تبنيها منذ عام 2001م.

يتيح قانون براءة الاختراع الحالي وضوابط تنفيذه لأي طرف، حق التظلم أمام لجنة خاصة لإعادة النظر في رؤية مكتب براءة الاختراع في حال رفض طلب الحصول على براءة اختراع، وقد يتطور الأمر أكثر، فيحق له استئناف قرار المكتب أمام محكمة بيجينق المتوسطة الأولى. كما يوفر لحامل براءة الاختراع حق الحصول على أمر عبر طلب المحكمة، للحيلولة دون انتهاكات حقوق براءة الاختراع اعتمادًا على إجراءات التقاضي. كما يجعل القانون الجديد إجراءات التنفيذ الأجنبي متناغمة مع إجراءات المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، أضافت الضوابط الجديدة لتطبيق قانون حقوق النشر والتأليف فصلًا مطولًا تحت اسم «التطبيقات العالمية لبراءة الاختراع» لكي تنسجم مع شروط معاهدة باريس لحماية حقوق براءة الاختراع.

تندرج تحت قانون براءة الاختراع في الصين، وكالتان حكوميتان تتمتعان بصلاحيات تنفيذ حقوق براءة الاختراع: الوكالات الإدارية والهيئات القضائية التابعة لمحكمة الشعب. ويشكل المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية الوكالة الإدارية الأساسية. ويعنى المكتب الصيني لبراءة الاختراع تحت إشراف المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، باستقبال طلبات الحصول على براءة الاختراع وفحصها، ضمان حقوق براءة الاختراع وتحديد

متطلبـات إعـادة تقييمهـا ومدى قوتهـا أو ضعفهـا وغير ذلك مـن المسؤوليات الإداريـة المخولة له من قبل المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية تحت قانون براءة الاختراع.

في حال عدم اقتناع المتقدمين لطلب براءة الاختراع بقرار المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكيـة الفكرية وهيئته التي تعنـى بالفحص والتدقيق، عليهم التقدم لمحكمة الشعب والمطالبة بإجراءات قانونية. كما يمكن للأطراف المتنازعة حول حق براءة اختراع ما، التماس إجراءات قضائية لفض المنازعات.

وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن قرار المحاكـم يعتمد أساسًا علـى نوع براءة الاختراع موضوع النزاع. وفيما يتعلق بالمنازعات حول براءة الاختراع التي تنشأ بسبـب صلاحيـة البراءة أو وثيقتهـا الإلزامية، يتم الاحتـكام أولًا لدى محكمة الشعـب المتوسطة في بيجينق التـي تضطلع هنا بمهمة المحاكـم الابتدائية فيما يتعلق بمثل هذه القضية. وفي حال فشل مساعيها في حل النزاع، تتم إحالة القضية إلى محكمة الشعـب العليا في بيجينق التي تعمل بوصفها محكمة استئناف هنا. أمـا المنازعات التي تنشأ بسبب القرصنـة، الملكية وعقد تنازل عن حقوق ملكية براءة اختراع والرسوم المقررة لاستخدام ابتكار بعد تعليق طلب براءة اختراعه، فيتـم التقاضي بشأنها أمام محاكم الشعب المتوسطة بالمحافظات، وتختص كل محافظـة بالنظر في المنازعـات التي تظهر فيها. وتضطلـع تلك المحاكم بمهمة المحاكـم الابتدائيـة. في حـين تضطلـع محكمة الشعـب العليـا في كل محافظة بـدور محكمة الاستئنـاف، ويقتصر اختصاص كل محكمـة بالفصل فيما ينشأ فيهـا من قضايـا. أما فيما يختص بالمنازعات حول بـراءة الاختراع التي تظهر بسبب العقود التي تنظم حق استغلال براءة الاختراع، فتضطلع محاكم الشعب المحليـة بدور المحاكـم الابتدائية، وتفصل محكمة كل محافظـة فيما ينشأ فيها من منازعات. في حين تضطلع المحاكم المتوسطة بمهمة محاكم الاستئناف على أساس القاعدة ذاتها.

الجهات الأجنبية التي تتقدم لطلب براءات الاختراع:

بموجب القانون الصيني لبراءة الاختراع: يجب على كل أجنبي (فردًا كان أو شركة) لا يقيم بشكل منتظم في الصين، ولا يمتلك مكانًا لممارسة أعماله التجارية فيها، أن يعهد إلى وكالة متخصصة في براءة الاختراع، حسب قانون المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، لكي تنوب عنه في كل ما يخصه من شؤون تتصل ببراءة الاختراع. أما إن أسست شركة أجنبية مستقلة أو غيرها من المؤسسات الأجنبية أعمالًا لها في الصين، فآنئذٍ يمكنها، وفقًا للإجراءات نفسها، التقدم بطلبها مباشرة لأي وكالة براءة اختراع صينية للاضطلاع بالمهمة، شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الصينية الشرعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الوكالات الأجنبية العاملة في مجال براءة الاختراع التي عينها المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية، قد بلغ حتى نهاية عام 2002م، ستين وكالة.

ومن ناحية ثانية، يمكن لأي جهة أجنبية التماس حماية براءة اختراع في الصين عن طريق تعبئة طلب معاهدة باريس لحماية حقوق براءة الاختراع الخاص بالصين. وكما سبق أن أشرنا، تقع مهمة تحديد لغة طلب براءة الاختراع على عاتق مكتب معاهدة باريس الذي يستقبل الطلب المعني (مثلًا، يمثله في الصين المكتب الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية). أما إذا تقدمت جهة أجنبية ما بطلب معاهدة باريس لبراءة الاختراع، فيحق لها عندئذٍ استخدام اللغة الصينية أو الإنجليزية في المرحلة العالمية، لكن عند دخول المرحلة الوطنية، لا بد من إرفاق الطلب بترجمة صينية وتقديمها للمكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية في حال اعتمدت لغة أخرى غير الصينية، لتعبئة الطلب الأصلي.

طبقًا لقانون براءة الاختراع الصيني، يجب مراعاة إجراءات تقديم طلب الحصول على براءة الاختراع في الصين، التي تعتمد سياسة من يتقدم أولًا في

حـال تقدمت جهتان أو أكثر للحصول علـى حق براءة اختراع للاكتشاف المعني نفسـه، فآنئذٍ تمنح حقوق البراءة لأول متقدم بالطلـب. أما المدة المطلوبة (من بدايـة تاريخ تقديم الطلب) للحصـول على حق براءة الاختراع في الصين، فهي عشرون عامًا للاختراع، وعشر سنوات للاستفادة من نماذجه وتصميماته.

وكما أشرنا آنفًا، يعنى مكتب الصين الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية باستقبال طلبات الحصول على براءة الاختراع وفحصها وتدقيقها. أما في حال عـدم اقتناع الجهـة المتقدمة بما يتخذه المكتب الصينـي الخاص بحماية حقوق براءة الاختراع وهيئته التي تعنى بالفحص والتدقيق، فساعتئذٍ يحق لها التقدم بطلبها إلى محكمة الشعب لاتخاذ الإجراءات القانونية.

كيف تحمي الكيانات الأجنبية حقوق براءة الاختراع المتنازع عليها؟

علـى كل صاحب براءة اختراع أجنبـي أو أي جهة أجنبية مستفيدة، تنشد حماية ضـد قرصنة براءة الاختراع وانتهاك حقوقهـا، التوجه إلى إحدى ثلاث جهات قانونية لمعالجة الأمر: الجهات الإدارية، المدنية والجنائية.

أمـا السلطـات الإدارية، فيمثلهـا المكتب الصيني الخاص بحماية حقوق الملكيـة الفكرية والمكاتب الإدارية المحلية التي تعنى بحماية براءة الاختراع. أما الجهات القضائيـة الخاصة بالنظر في انتهاك حقوق براءة الاختراع (إن كانت مدنيـة أو جنائيـة) فتضطلع بها محكمـة المنطقة التي شهـدت تزوير البضائع المعنيـة. وفي حـال العجـز عن تحديد المـكان موضـع المخالفة، فيمكـن التقدم بالشكوى لمحكمة المنطقة التي تباع فيها تلك السلع المزورة أو تستخدم.

أمـا في حال الإجراءات الإدارية، فقد تطلب الجهة المعنية تدخل السلطات الإداريـة في مكان حدوث المخالفة. فتضطلع الأخـيرة بمهمة البحث والتقصي، السعـي للصلـح بالتوسط بين طرفي النزاع، أو قد تتخـذ قرارات واضحة لوقف

نشاطـات الانتهـاكات أو تعزيز إجراءات الالتزام بالقانـون وفرض التعويضات والعقوبات.

أمـا في حال عـدم اقتناع أحد الأطـراف المعنية بقرار السلطـات الإدارية الخاصة بالنظر في مجال حماية حقوق براءة الاختراع، فيحق له التوجه مباشرة لمحكمة الشعب طلبًا لاتخاذ إجراءات قضائية.

وفي حـال الإجـراءات القضائيـة، فربما اتخـذت المحكمـة أحكامًا لوقف الانتهـاكات، مصـادرة الممتلـكات غـير القانونيـة أو ربمـا لجـأت إلي فرض التعويضـات والعقوبات. وعندما يتعلق الأمر بدعـاوى تزوير وانتهاكات خطيرة ومزعجـة، فللطرف المتضرر الحق في التقدم بشكواه لمحاكمة الطرف المخالف. وفي حال الإجراءات القضائيـة، غالبًا ما تبدأ معظم القضايا الخاصة بمشاكل حمايـة حقوق براءة الاختراع من محكمـة الشعب المتوسطة. كما للطرف المعني الحق في رفع الشكوى لمحكمة عليا، عادة ما تكون محكمة الشعب العليا. وساعتئذٍ يعد القرار الذي تتخذه محكمة الاستئناف نهائيًّا.

العلامات التجارية:

تبنـت الصين عام 1950م، القوانين المؤقتة لحماية حقوق الابتكار والإبداع وحقوق براءة الاختراع. ثم استبدلت بها عام 1963م، القوانين الإدارية للعلامات التجاريـة. وفي عام 1982م، ظهـر أول قانون صيني بشأن العلامة التجارية بناءً على قوانين عام 1963م. ثم روجع وعدل مرتين خلال عامي 1993م و2001م. أما الإجراءات التي تنظم تطبيق قانون العلامة التجارية، فقد عدلت عام 2002م.

تعد الرغبة في الاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، وجعل إجراءات الطلب الأجنبي لبراءة الاختراع تنطوي تحت لواء قانون المنظمة العالمية لحماية حقـوق الملكية الفكريـة، أحد أهم الأسبـاب التي أفضـت إلى التعديل الحديث

لقانـون حقوق العلامة التجاريـة في الصين، فعلى سبيل المثـال، قضى التعديل الأخـير لقانـون العلامة التجاريـة بتخفيف حـدة الإجراءات التـي كانت تلزم الأجانب والشركات الأجنبية بالاستعانة بوكالات علامة تجارية محلية من خلال تعديـل تعريف «الأجانب والشركات الأجنبية» ليشمل كل أولئك الذين لا يقيمون في الصين بشكل منتظم، ولا يملكون فيها مكانًا لممارسة أعمالهم التجارية. كما تضمـن قانون العلامة التجارية المعدل، فقرات تمنح حاملي العلامات التجارية المسجلـة والأطـراف المهتمة حق إصـدار تحذيرات أولية ضـد منتهكي الحقوق والمزورين والمزيفين.

وثمـة طريقتان تتبعان في الصين لتعزيـز قوانين حماية العلامة التجارية: إجـراءات إداريـة وقضائيـة. ويعنى مكتب العلامـة التجاريـة في الصين الذي يخضـع لإشراف الإدارة الصناعية، بتسجيل العلامات التجارية وإدارة شؤونها والالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقيات والمعاهدات العالمية التي تتعلق بشؤون العلامات التجارية الأجنبيـة. وتختص محاكم الشعب في المناطق التي يحدث فيها تزوير علامة تجارية ما، بالنظر في تلك القضية.

تسجيل الكيانات الأجنبية علاماتها التجارية:

يعـد السعي لتسجيل علامـة تجارية في الصين أمرًا بالـغ الأهمية، بسبب التـزام الصين بالانضمام إلى المعسكر الذي يرفع شعـار: من يصل أولًا يكسب السبـاق، بـدلًا من معسكـر شعار: الذي يستخـدم أولًا، الـذي تنتهجه الولايات الأمريكية المتحدة. بمعنى آخر: على حاملي العلامات التجارية الأجانب تسجيل براءة اختراعاتهم في الصين بأسرع ما يمكن.

يلـزم قانون العلامة التجارية الصيني كل أجنبي (فردًا كان أو شركة) لا يقيم في الصين بشكل منتظم ولا يمتلك فيها مكانًا يمارس منه أعماله التجارية،

توكيـل وكالة علامة تجارية معينة من قبل الإدارة الصناعية لتنوب عنه في حال رغبتـه في تسجيـل علامة تجارية أو أي شيء يتصـل بشؤونها في الصين. وأكثر مـن هذا: على كل أجنبي (فردًا كان أو مؤسسـة) التأكد من أن طلبه الحصول علـى براءة الاختراع المعنية ينسجم مع جميع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين جمهوريـة الصين الشعبية والدولة التي ينتمي إليها هذا الأجنبي أو ذاك، أو أي اتفاق عالمي يعني الدولتين، أو على أساس مبدأ التعامل بالمثل.

كيف تحمي الكيانات الأجنبية حقوق علاماتها التجارية المتنازع عليها؟

يحتاج حامل العلامة التجاريـة الأجنبي الذي يلج أسواق الصين، توظيف خـبراء أعمـال ومحترفـين قانونيـين علـى درجـة عالية مـن الكفـاءة لتطوير استراتيجيات خاصة لحماية حقوق العلامة التجارية والاستعداد لمعركة قانونية في حـال نشوب نزاعات بشـأن العلامة التجارية. أما فيما يتعلق بحالات انتهاك العلامة التجارية، فللطرف المتضرر حق السعي لدفع الضر عنه عبر ثلاثة أنواع مـن الإجراءات: إداريـة، مدنية وجنائية. وعليه، في حـال اكتشاف اعتداء على علامة تجارية ما، يحـق لحامل العلامة التجارية المعني التقدم بشكواه للإدارة الصناعية والتجارية المحلية أو التوجه مباشرة للمحاكم الشعبية.

أمـا في حال الإجـراءات الإداريـة، فيحق لـلإدارة الصناعيـة والتجارية المحليـة (على مستـوى المقاطعة فصاعـدًا) استقبـال الشكاوى، وتمثـل إدارة الدولة الصناعية في هـذه الحالة مرجع السلطات. وقد تقود الإدارة الصناعية والتجاريـة المحليـة، حملة تحري مهمـة، تقرر التوسط بين طـرفي النزاع، تأمر بمنـع نشاطات الاعتـداء والتزوير، تضبط أو تتلف البضائـع المزورة وكل وسيلة استخدمـت في تزويرها، وتقضي بتعويضـات، وتفرض غرامات وعقوبات. ولأن لـلإدارة الصناعيـة والتجارية المحلية عادة موظفين محترفـين يراقبون أحوال

السوق ويعالجـون مشاكل العلامات التجارية، فكثيرًا مـا يفضل حامل العلامة التجارية التوجه أولًا إلى هذه الإدارة أو تلك التي يناط بها النظر في قضيته.

يعـد التقاضي أمام المحاكم، مدنية كانـت أو جنائية، أحد الخيارات التي يتـم اللجوء إليهـا لتعزيز حماية حقوق العلامـات التجارية. وفي بعض الحالات ينطوي التقاضي على فوائد جمة، فمثلًا، يضمن لحامل العلامة التجارية مزيدًا من حماية حقوقـه، حوافز علاجية مشجعة لما قد ينشأ من مشاكل ودعاية على نطاق واسـع، بالإضافة إلى لفت انتباه المستهلكـين لبضاعته. وهكذا، ربما كان اللجـوء إلى القضاء هو الخيـار المفضل على المعالجة الإداريـة لتحقيق مستوى عالٍ من العدالة.

لكن، مع هذا، ربما كانت ثمة وسائل أخرى لفض المنازعات أقل كلفة، أشد سرعـة وأكثر مرونة في معالجة مشاكل العلامات التجارية، مقارنة باللجوء إلى القضاء. وكغيرها من المشاكل التجارية الأخرى، تعد النزاعات التي تنشأ بسبب العلامات التجارية، أكثر ملاءمة للتحكيم من قبل المحاكم، الذي عادة ما يكون أقل كلفة اقتصادية وأكثر مرونة إجرائية، لا سيما عندما تتعلق القضية بحماية الأسرار التجارية.

حقـوق النشـر والتأليـف:

في عام 1950م، عقدت جمهورية الصين الشعبية أول مؤتمر يعنى بمناقشة مشـاكل النشـر والتأليـف في البلاد، فتبنـت الحكومة الصينيـة بموجبه قرارًا يهـدف إلى تحسين مستوى النشر والتأليف وتطويرهمـا. وبداية من مطلع عام 1979م، أصـدرت الحكومـة سلسلة من القوانين الإداريـة لضمان حماية حقوق النشـر والتأليف. وفي عام 1990م، أصدرت جمهورية الصين الشعبية أول قانون خاصـ بحقوق النشر والتأليف، ثم عدل عام 2001م. أما القانون الساري حاليًا فقد تم تبنيه عام 2002م.

مثلمـا عدل قانون براءة الاختراع وقانون العلامة التجارية مؤخرًا، اشتمل قانون حقوق النشر والتأليف الحالي على تغييرات كثيرة لكي يكون منسجمًا مع الخط العام لاتفاقية بيرن لحمايـة الأعمال الأدبية والفنية، ومستجيبًا لشروط اتفاقية عام 1994م، لحماية حقوق الملكية الفكرية.

كما أتاحـت التعديلات أيضًا معالجات منصفـة لضحايا انتهاكات حقوق النشـر والتأليف، تمكن الطرف المظلوم من التقدم بشكواه إلى محكمة ابتدائية لحماية الأصول والأدلة.

ومثلمـا هـو الحال في تنفيـذ القوانين التـي تحمي حقوق بـراءة الاختراع وحقـوق العلامـات التجاريـة، يتم تنفيـذ حماية حقـوق النشـر والتأليف عبر وسيلتـين: إجراءات إدارية وأخـرى قضائية. وكوكالة حكوميـة إدارية، تضطلع الإدارة الوطنية لحقوق النشر والتأليف بمعظم شؤون النشر والتأليف، بما فيها إدارة شـؤون النشر والتأليف التي ترتبط بأعمال أجنبية، والموافقة على تأسيس وكالات نشـر و تأليـف أجنبيـة. وأكـثر من هذا: ترأس وكالة النشـر والتأليف الوطنية كل أقسام إدارات النشر والتأليف المحلية.

سعي الكيانات الأجنبية لحماية حقها في النشر والتأليف:

تبنى قانون حماية حقوق النشر والتأليف في الصين نظام الحماية التلقائية، ومنذ إنضمام الصين إلى معاهدة بيرن، صارت مبادئ المعالجات الوطنية تسري على الأجانب أيضًا. على أن يلتزم الطرف المتضرر بعرض قضيته خلال عامين من تاريخ الكشف عن عملية القرصنة. وبسبب عامل الوقت وقلة التكاليف، ربما يفضـل صاحب حقوق النشر والتأليف الأجنبـي تسجيل حقوقه تلك في الصين، تسهيـلًا لتنفيذها مستقبـلًا. ولأن الوقت المسموح به لتنفيذ معايير حفظ حقوق النشر والتأليف في الصين محدد، فعلى أصحاب حقوق النشر والتأليف الأجانب الذيـن يرغبـون في دخول السـوق الصينـي السعـي أولًا لطلب حمايـة قانونية

لحقوقهـم في الصين. وللاستفادة من الحمايـة القانونية، لا بد أن تكون أعمال الأجانـب قد نشـرت أول مرة في الصـين أو خارجها، شريطـة أن يتمتع كل من بلـد المؤلف والصين بعضوية أي مـن اتفاقيات حقوق النشـر والتأليف العالمية. ومن أجل حماية طويلة الأجل، على صاحب حقوق النشر والتأليف التأكد من أن عمله يقع ضمن نطاق الموضوعات التي يمكن حفظ حقوقها، ويستجيب لمتطلبات محددة تتصل بالملكية، المدة وغيرها من المواصفات والشروط المطلوبة.

و ربما وفر الاتفاق بشأن الترخيص مع كيانات صينية مؤهلة ومقتدرة، حلاً دائمًـا لأصحاب حقوق النشر والتأليف الأجانب، يضمن لهم حماية حقوقهم في الصـين، ويعزز قدرتهم التنافسية، و هكذا يحقـق مزيدًا من الأرباح عبر إنتاج محمـي حقوق النشر والتأليـف وتوزيعه في الأسواق المحليـة والعالمية. كما توفر الاتفاقيـات بشأن الترخيـص مع شركاء صينيين مزيدًا مـن الحوافز والدوافع لأصحـاب الرخـص المحليين للبحث عن وسائـل تكفل حماية حقهـم في النشر والتأليف ضد القرصنة والتزوير.

كمـا هو الحال فيمـا يتعلق بحماية حقـوق براءة الاختـراع وحماية حقوق العلامة التجارية، يمكن تنفيذ إجراءات حماية حقوق النشر والتأليف في الصين عبر ثلاث وسائـل: إدارية، مدنية وجنائية. فقد تتبنى وكالة النشر والتأليف في الصين ومكاتبها المحلية إجراءات إدارية لفرض غرامات أو عقوبات أو مصادرة كل ملكية يتم الحصول عليها عن طريق القرصنة والتزوير.

أمـا حماية الحقوق عبر إجراءات قضائية أو محاكم ابتدائية، فهي متاحة لكل صاحب حقوق نشر و تأليف يستطيع تقديم دليل قاطع على انتهاك طرف ما لحقوقه. وعند اكتشاف أي طرف أجنبي لانتهاك حقه في النشر والتأليف، يحق له رفع قضيته للمحاكم للنظر فيها والتوصل إلى حل مدني أو جنائي.

قانون جمهورية الصين الشعبية للحد من التنافس الجائر:

لقد نصت اتفاقية باريس على ضرورة اضطلاع الأعضاء بملء الفراغ الحاصل في إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية الناشئ عن تقصير قوانين براءة الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف. وتوفير حماية فعالة ضد التنافس غير الشريف. ولكي تجعل تشريعاتها منسجمة مع توجهات معاهدة باريس، تبنت الصين سلسلة من المعايير القانونية بما فيها قانون جمهورية الصين للحد من التنافس غير الشريف الذي صدر عام 1993م. كما اشتملت بعض القوانين الأخرى كقانون جمهورية الصين لجودة الإنتاج وقانون جمهورية الصين للدعاية والإعلان، على إجراءات تحارب التنافس الجائر.

يوفر قانون الحد من التنافس غير الشريف والإجراءات المتصلة به إطار عمل لحماية حقوق النشر والتأليف التي لا يمكن تسجيلها. وتعنى القوانين بمعالجة ممارسات تجارية خاصة، تشمل انتحال علامات تجارية مسجلة، أسماء تجارية، عناوين تجارية أو عناوين تعبئة، الاحتكارات، إغراق الأسواق(*) وغيرها من النشاطات غير التنافسية والأمور التي تتصل بحماية المستهلك.

وللكيانات التجارية الأجنبية التي تتعرض حقوقها لانتهاك، الحق في رفع شكواها إلى إدارة الدولة الصناعية في الصين للبحث والتحقيق، التي تمتلك مع إدارتها المحلية حق المطالبة بوقف نشاطات القرصنة. كما يحق لها أيضًا مصادرة العائدات أو الممتلكات غير القانونية وفرض غرامات إدارية. وفي حال الضرورة، قد تحيل تلك الإدارة وأقسامها المحلية القضية للمحكمة. كما للطرف المتضرر الحق في اختيار رفع الدعوى مباشرة للمحكمة، مدنية كانت أو جنائية.

(*) **إغراق الأسواق**: استيراد سلع أجنبية وبيعها بأسعار أدنى بكثير من أسعار السلع الوطنية (المترجم).

الممارسة العملية لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ قوانينها:

من الناحية النظرية وعلى الورق، تبدو حماية حقوق الملكية الفكرية مستقيمة و واضحة المعالم، حيث القوانين والجهات المعنية بتنفيذها والسلطات المسؤولة عن متابعة ذلك كله، تبدو جميعها في مكانها الصحيح. لكن مع ذلك، اجتمعت فداحة المشكلة والنفور بحكم الموروث الثقافي من فكرة «امتلاك الأفكار» (خاصة من قبل الأجانب) لتدمر نظام تلك الحماية. ويؤكد النظام على ضرورة حرص المجتمع وأهمية دوره في تطبيق القوانين ضد ما تتعرض له حقوق الملكية الفكرية من انتهاكات، خاصة عبر وكالات إدارية (أكثر من تعويله على الإجراءات المدنية والجنائية). كما أن السلطة الإدارية الأساسية المعنية بمحاربة القرصنة والتزوير غير مركزية، بل موزعة بين مختلف الوكالات. ولهذا نجد أن الباب قد فتح على مصراعيه أمام الفساد والرشوة. وقد اشتملت الإصلاحات القانونية الحديثة في الصين، على تعديلات عديدة على قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. وجلبت التعديلات الجديدة نوعًا من الراحة والرضا للمتضررين من أصحاب براءات الاختراع أو العلامات التجارية.

أما فيما يتعلق بقضايا حقوق الأجانب الفكرية، فقد اهتمت القوانين الجديدة بتخفيف حدة الشروط السابقة، فطلبت من الكيانات الأجنبية تفويض وكالات حقوق براءات اختراع أو علامات تجارية وطنية معينة من قبل الدولة سعيًا لتلطيف تعريف «الأجنبي والشركات الأجنبية» لأنهم وحدهم هم الذين لا يتمتعون بإقامة دائمة في الصين أو يملكون فيها محلاً لممارسة أعمالهم التجارية. لكن، على كل حال، يعد هذا تقدمًا محدودًا جدًّا. أما التحسينات الجوهرية والتقدم الحقيقي، فيتحقق فقط مع مرور الوقت والتطوير المستمر لمفهوم حقوق الملكية الفكرية في عقلية الشركات الصينية نفسها.

ثمة وسائل عديدة لعلاج مشاكل حقوق الملكية الفكرية التي تخص الشركات الأمريكية العاملة في الصين:

1 – الحظر أو المنع.
2 – المساهمة مع شركاء صينيين لتطوير مفهوم حقوق الملكية الفكرية.
3 – المفاوضات أو البحث عن وسيلة بديلة لتسوية المنازعات.
4 – التظلم لدى السلطات الصينية.
5 – التظلم لدى الحكومة الأمريكية أو منظمة التجارة العالمية.

أولًا: الحظر أو المنع:

ينطوي أفضل مفهوم لتعريف الحظر أو المنع على توظيف ممثل قانوني محلي جاد، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع وكالات متخصصة مناسبة، كما تم وصفه وتحديده سابقًا.

ثانيًا: تطوير حقوق الملكية الفكرية مع شركاء صينيين:

تعد شركة فيليبس للأبحاث (Philips Research) في هولندة، أحد المؤسسين الأساسيين لمفهوم "الابتكار المفتوح". فقبل ثلاثين عامًا طورت هذه الشركة، مفهوم الشراكة لابتكار أفكار وشراكات جديدة لتسويق أفكار جديدة.

ويعني "الابتكار المفتوح" من وجهة نظرها أيضًا: شراء أفكار من شركاء يعملون في مجال الأبحاث والتطوير ثم بيعها لشركاء تسويق آخرين، بدلًا من تطوير كل أفكارها وتسويقها بنفسها. وفيما يلي أحد مشاريعها الحالية الذي يجسد بوضوح شديد أسلوبها الإبداعي لتطوير مفهوم حقوق الملكية الفكرية في الصين وحماية تلك الحقوق:

شركة (PHENIX) هي شركة تعاونية تعمل في التجارة، الصناعة والأبحاث والتطوير. أسسها شركاء صينيون وأوروبيون بقيادة شركة الاتصالات الفرنسية. وحظيت بدعم المجموعة الأوروبية – الصينية التي اضطلعت بتنفيذ

المعلومـات الرقمية في أثنـاء الألعاب الأولمبية، وزارة العلـوم والتقنية الصينية، ودعم لجنة بيجينق التي كانت مسؤولة عن تنظيم دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشريـن التي نظمت في الصين عـام 2008 م، كما ساهم الاتحاد الأوروبي في دعمها ماديًّا.

وقـد ساهمـت شركـة فيليبـس للأبحـاث (Philips Research) (لأوروبا وشرقـي آسيا التي يوجـد مقرها في شانغهاي) في المشروع الذي كان يهدف إلى دراسـة الفرص التجارية الواعـدة في أسواق الصين لخدمـات الهاتف الجوال التبادليـة، تحليـل الأشرطة الرقميـة التي تحتوي علـى أخبـار إذاعية وتطوير مفاهيـم إبداعية في مجال خدمات الهاتف الجـوال، خاصة تلك التي تستهدف الألعاب الأولمبية القادمة[2].

يذكر أن كثيرًا مـن الشركات الأمريكية قد أسست لها الآن مراكز تصميم وأبحاث وتطوير في الصين. لكن، مع هذا ما زالت القيود والضوابط التي تفرضها الحكومـة الأمريكية على تصدير التقنية العالية وما يتبعها من ذعر وقلق بسبب المنافسة، تحول دون انخراط الشركات الأمريكية في الصين في اتحادات وأعمال تعاونيـة مشتركة على غـرار شركـة (PHENIX). ومعلوم أن مثـل تلك الجهود المشتركـة فعالة في النهوض بحركـة الأبحاث والتطوير وتعزيز الحماية، فمن ثَمَّ تفضي إلى تعزيز أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين.

ثالثًا: المفاوضات والبحث عن وسيلة بديلة لتسوية المنازعات:

أحيانًا، قد يرغب المستثمرون الأجانب الذين يتورطون في منازعات بسبب حقـوق الملكية الفكرية أو عقود تجارية عالمية أو شركات مساهمة في الصين، في تسويـة تلك المنازعات بطريقة مرنة، غير رسميـة، أقل كلفة وخالية من أسلوب المجابهـة والوعيـد. وكما سبق أن ذكرنا في الفصل السادس، تشتمل الأساليب

البديلة لتسوية المنازعات التي غالبًا ما تتبناها الصين، على التوسط والتحكيم. ويعد التحكيم تقليدًا مقبولًا في المجتمع الدولي بوصفه وسيلة فعالة لحل المنازعات التجارية.

ولنتذكر أن الصين قد طورت نظام تحكيم متشعب يشتمل على أنظمة محلية وعالمية، يوفر محاكم وإجراءات منفصلة. وتضطلع لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري العالمية في الصين التي تتخذ من بيجنيق مقرًّا لها، بمهمة محكمة التحكيم العالمية في الصين، كما توجد لها مكاتب فرعية في كل من شانغهاي وشنزين. وتمثل وكالة التحكيم الرسمية في الصين، وتضطلع بمهمة حل المنازعات التجارية العالمية.

تعد معاهدة نيويورك حول الاعتراف بالتحكيم الأجنبي وتعزيز دوره واحترام نتائجه، اتفاقية مهمة من حيث تأثيرها علي عملية التحكيم التجاري العالمي. فمن أجل تنفيذ قرارات التحكيم فيما يتعلق بالصفقات التجارية العالمية، توفر معاهدة نيويورك خطوطًا عريضة للاعتراف المتبادل والتزام كل طرف بتنفيذ قرارات التحكيم التي أصدرتها اللجنة المعنية. وقد أقرت معظم البلدان التجارية، بما فيها الصين، المعاهدة. وهكذا يمكن تنفيذ قرارات التحكيم التي تصدر في الصين في الولايات الأمريكية المتحدة والعكس.

من جهة أخرى، يعد التحكيم وسيلة أهلية لفض المنازعات، وبناءًا على قانون التحكيم في جمهورية الصين الشعبية، فإن وكالات التحكيم لا تتبع هيئات الدولة الإدارية، كما أنها لا تعتمد على المحاكم. ولا يعني هذا أن التحكيم لا يخضع لسيطرة الدولة، إذ تستطيع الدولة التدخل عبر المحاكم في المرحلة السابقة للتحكيم، في أثناء إجراءات التحكيم وبعده. ويمكن لأطراف النزاع التظلم لدى المحاكم للفصل في بعض القضايا كالصلاحية مثلاً وتنفيذ قرارات التحكيم. وهكذا نجد أن لإجراءات التحكيم تلك العلاقة التبادلية مع اقامة الدعاوى والتقاضي.

ليس ثمة شك فيمـا للتحكيم من فوائد، على عكس التقاضي، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات والتجارة العالمية.

فـأولًا: غالبًا ما تتطلب إدارة النزاعات التجارية التي تتورط فيها أطراف أجنبيـة تطبيـق قوانين خاصـة، كما تحتـاج أيضًـا إلى معرفة خاصـة في هذا المجـال. فربما يوفر اختيـار اللجوء إلى القانون والمحكمـة في عملية التحكيم، علـى النقيض تمامًا من اختيار التقاضي أمام المحاكم، لأطراف النزاع، فرصة تعيـين محكمين مناسبين يتمتعون بالمعرفة اللازمة، ويتخذون قراراتهم في ضوء قانون تحكيم محدد.

ثانيًـا: ربمـا كان موضوع التكاليف عاملًا مهمًّا يجـب وضعه في الحسبان عنـد اللجوء إلى التحكيم بدلًا من الاحتـكام للقضاء. فإجراءات التحكيم عادة أسـرع من إجراءات القضاء. لكن، لا بد من الانتبـاه والحذر، فربما كانت تلك السرعـة التـي تجلب الراحـة والرضا غير ملائمـة لحل النزاعـات التي تتعلق بخلافـات حول مشاكل التقنيـة وحقوق الملكية الفكريـة. وبجانب هذا كله، يعد عامل الثقة فائدة أخرى من ثمار التحكيم، ولا سيما في حال القضايا التي تتعلق بمعلومات خاصة بأسرار التجارة والتمويل.

علـى صعيد آخـر، لم تقر جمهورية الصين الشعبيـة قانون التحكيم إلا في عـام 1994م، كما أن خبرة أعضاء لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري العالمية في الصـين لم تنضـج بعـد، خاصة عندمـا نقارنها بخبرة رصفائهـم في الدول المتقدمـة. وعليه، كثيرًا ما تظهـر المشاكل بسبب الافتقـار إلى الخبرة اللازمة لتحكيم القضايا التي تتورط فيها جهات أجنبية.

يضـاف إلى هذا، أن ارتبـاط التحكيم العملي بالمحاكـم وتأثير السلطات العليـا، ربمـا طغى على مميـزات العدل والإنصـاف وقلة التكاليـف التي تجعل التحكيـم خيارًا أفضل من الاحتكام إلى القضاء. كمـا قد يبدو التحكيم أسلوبًا

غـير فعال بسبب ما يحظى به من حماية محلية، كما قد يكون نجاحه محدودًا، خاصـة في القضايا التي تهم أطرافًـا أجنبية بسبب قلة معرفة المحاكم بمحتوى معاهدة نيويورك.

أمـا التوسـط في حل النزاع وإصلاح ذات البين، فيعـد وسيلة تقليدية غير رسميـة وعديمة الجدوى في حل الخلافات بطريقـة ودية، لكن مع هذا، لا يزال يستخـدم في الصين على نطاق واسع لحل النزاعات المدنية. وكما سبق أن رأينا في الفصـل السادس، هنالك أربعـة أشكال للتوسط: التوسـط المدني، التوسط التحكيمـي، التوسـط الإداري والتوسـط القضائي. وتعد قوانـين لجنة التوسط الشعبية الدستورية هي المصدر الأساس لقوانين التوسط في الصين.

يعد مركز بيجينق للتوفيق بـين وجهات النظر، إحدى المنظمات الأساسية في الصـين التي تحكم التوسط المدني، الاسترضاء وغيرهما من أساليب أخرى لتسويـة النزاعات. وقد يضطلع المركز بحـل النزاعات التي تهم أطرافًا أجنبية وتتصـل بقضايـا التجارة، الاستثمار، نقل التقنية، الماليـة، التأمين وغيرها من الصفقات التجارية.

وقد تلجـأ الأطراف الأجنبية أيضًا إلى أسلـوب التوسط كـ (وسيلة لتنقية الأجـواء وتهيئتهـا) قبل بدايـة إجـراءات التحكيـم أو التقاضي أو كـ (وسيلة مساعـدة) لتسهيـل مهمـة الوصـول إلى تسويات خـلال إجـراءات التحكيم أو التقاضـي. وعادة تسمح قوانين إجـراءات التحكيم التي تتعلق بنزاعات تشترك فيها أطراف أجنبية، لمحاكم التحكيم بالتوسط لفض النزاع، أملًا في أن ينتهي النزاع عند هذا الحد دون الاضطرار إلى اللجوء للتحكيم. كما تسمح إجراءات القانون المدني في جمهورية الصين الشعبية بالتوسط قبل انعقاد المحكمة، وحتى في أثناء المحاكمة، تسهيلًا للوصول إلى تسوية. وعادة يتم ذلك برضا الطرفين. أما الإكراه على قبول التوسط وسيلةً لحل النزاع، فممنوع.

ليس ثمة شك في أن التوسط، بوصفه وسيلة لحل النزاع، أكثر فائدة وفعالية، على العكس تمامًا من التحكيم أو التقاضي؛ لأنه سريع، مرن، غير مكلف وأقل ضررًا في التأثير في العلاقات بين الأطراف المتنازعة مقارنة بالوسائل الأخرى. وربما ساعد تلك الأطراف على الاحتفاظ بعلاقات الصداقة ودفئها. وكما رأينا في الفصل الثالث، يعول المديرون الصينيون في الصفقات التجارية على السمعة الحسنة، ويميلون كثيرًا إلى التعامل مع شركاء تجاريين ممن تربطهم بهم الثقة المتبادلة وعلاقات الصداقة والزمالة. حتى إذا جرت الرياح بما تشتهي السفن، وكان كل شيء على ما يرام، بذلوا قصارى جهدهم للمحافظة على صداقة تدوم للأبد مع شركائهم لتحقيق المنفعة المتبادلة. آنئذٍ، ليس ثمة شك فيما يمكن تحقيقه من فوائد في حل النزاع عبر التوسط إن كان قد تم تحت تلك الظروف التي أشرنا إليها.

وبالإضافة إلى هذا، مقارنة بالتقاضي والتحكيم، نجد أن القيود القانونية التي تكبل طرفي النزاع في حال التوسط لا تكاد تذكر، كما أن اتفاقيات التوسط التي يتم التوصل إليها عن طريق القبول الطوعي لا يمكن فرضها بالقوة أو تدخل المحاكم في آليات ضبطها وتوجيهها. وعليه، في حالات معينة تشمل انتهاكات خطيرة لحقوق الملكية الفكرية أو مشاكل تقنية معقدة، يمكن اعتبار التوسط «آلية مساعدة» إلى جانب التحكيم والتقاضي. وأكثر من هذا: يعد تعيين وسطاء على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة ويتمتعون بالمهارات اللازمة والمعرفة القانونية، أمرًا حاسمًا لنجاح التوسط بوصفه وسيلة لحل النزاعات التي تتورط فيها أطراف أجنبية.

رابعًا: السلطات الصينية:

في حال ضبط مخالفات لانتهاك قوانين حقوق الملكية الفكرية، يجب رفع الشكاوى للسلطات الصينية المناسبة كما أوضحنا في القسم الأول من هذا الفصل.

خامسًا: الحكومة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية:

أخيرًا، يمكن للشركات الأمريكية التظلم لدى الحكومة الأمريكية، علمًا بأن ما يمكن توفيره من دعم و مساعدة هنا محدود بموجب القانون. وتؤكد وزارة التجارة في هذا الشأن، منوهة [4]:

تتصل كثير من الشركات التي تكتشف تزوير منتجاتها في الصين بوزارة التجارة طلبًا للمساعدة. ولأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة، يقتصر دور وزارة التجارة على تقديم مساعدة مباشرة محدودة جدًّا. ففي كثير من الحالات، تستطيع الحكومة الأمريكية تزويد تلك الشركات بمعلومات حول نظام الملاحة القانوني في الصين، تشتمل على قوائم بأسماء شركات التحقيق والوكلاء والمحامين كما نشاطرها خبراتنا وتجاربنا في الصين. ومع ذلك، لا تستطيع وزارة التجارة تزويد الشركات الأمريكية بنصائح قانونية أو المرافعة عنها قبل اتخاذ الشركة المعنية الخطوة القانونية الأولى.

أما في حال معاناة الشركة المعنية انتهاكًا سافرًا لحقوقها الفكرية، فعلى صاحب الحق الحقيقي الاستعانة بمستشار محلي والسعي لإجراء تحقيق أولي بمفرده أو التعاقد مع شركة مختصة للاضطلاع بالمهمة نيابة عنه، تكون مدركة ضرورة التزام الشركات الأمريكية بالقانون الصيني، الذي يخضع التحقيق في الحقوق الخاصة لأنواع معينة من تحقيقات «دراسة السوق». وبمجرد اكتمال التحقيق الأولي، على الشركة أن تقرر إذا ما كان المضي قدمًا في القضية يستحق ما يبذل فيه من جهد أو ينفق في سبيله من مال. فلأصحاب الحق الحقيقيين كامل الحرية في اتخاذ قرارات بمباشرة أفعال ما، أو البحث عن تسوية عبر بوابة النظام القضائي أو الإداري. ويلاحظ أن جهود حاملي حقوق الملكية الأجانب في تشجيع مقاضاة منتهكي حقوق الملكية الفكرية تفشل باستمرار، خاصة فيما يتعلق بقضايا التزوير.

فعندما تقرر شركة ما مواصلة سعيها للحصول لتسوية، سوف تسعى وزارة التجارة من جانبها، عبر مكتبنا الرئيس في العاصمة واشنطن أو مكاتبنا المنتشرة في الصين لمتابعة القضية، في حال طلبت الشركة المعنية ذلك. وعلى كل حال، لا تتدخل الحكومة الأمريكية في قضية ما بهذا الشأن دون طلب الجهة المعنية، علمًا أننا قد نستفسر عن الوضع أو ربما اتصلنا بمسؤولين حكوميين للاستفسار عن مدى إمكانية معالجة الأمر عبر الوسائل الإدارية والقانونية المتاحة التي تدعم صاحب حق الملكية. أما في حال وجود دليل يؤكد انتهاك الصين لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو اتفاقية عام 1994م، حول المسائل التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، فآنئذٍ، لن تتردد وزارة التجارة الأمريكية في التدخل في النزاع، حتى دون طلب من الشركة الأمريكية. في حين تنصب جهود وزارة التجارة في تسوية أنواع النزاعات التجارية الأخرى حول حقوق الملكية الفكرية في السعي لتحقيق تسوية عادلة في وقت مناسب في ظل الالتزامات الدولية والقانون الصيني، تضمن حماية قانونية وقضائية لجميع الأطراف المتنازعة. ونود أن نؤكد هنا بما لا يدع مجالًا للشك، أن المعلومات الواردة أعلاه لا تشكل على الإطلاق أي نصيحة قانونية، كما ينبغي أن يفهم أنها لا تغني بأي حال عن نصيحة مستشار ما. إذ تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير نظرة شاملة حول بيئة حقوق الملكية الفكرية في الصين، آليات تنفيذها ومكاتب حكومة الصين المعنية بالمشاركة في الاحتكام للقضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية واحترامها. وعليه، نناشد الشركات الأمريكية التي تطمح لممارسة أعمال تجارية في الصين أو تلك التي تعاني مشاكل انتهاك حقوقها الفكرية هناك، توكيل مستشار قانوني أمريكي متمكن أو صيني، والدفاع عن حقها عبر النظام الصيني الذي يعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية.

ليس ثمة شك في أننا نتفق تمامًا مع تحذير وزارة التجارة الأخير. فضلًا: لا تفهم هذه المعلومات على أساس أنها نصيحة قانونية، إذ ينبغي الرجوع إلى مستشارك الخاص لمعرفة وضعك بالضبط، ولا سيما في الصين.

وكما ذكرنا خلال هذا الكتاب، يجب وضع طول المدة الزمنية في الحسبان عند التوجه للسوق الصيني ونظام العمل هناك. كما يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وكلنا ثقة بأن نظام حقوق الملكية الفكرية في الصين سوف يستمر في التحسن سعيًا لتحقيق المعايير العالمية. ولا شك في أن هذا سوف يتم بالسرعة ذاتها التي تحقق بها الصين إنتاجها. وعليه، مرة أخرى: لا بد لك من التحلي بالصبر.

obeikandl.com

الهوامش:

1 – شارلس بيلر (Charles Piller) "How Piracy Open Doors for Windows" صحيفة لوس أنجلوس (Times) التاسع من أبريل، 2006م، ص 21 – 215.

2 – مجلة أبحاث شركة فيليبس، العدد السادس والعشرون، فبراير 2006م، ص 14.

3 – موقع: "Protecting Your Intellecutal Property Rights in China" وعنوانه: www.mac.doc.gov.

obeikandl.com